البحث الثـــامن

التكامل الاقتصـــادى العـــربى
وتجارة مصـــر الخارجية فى السلع المصنعة

دكتور محمد منير الطوخى
كلية التجارة ـ جامعة حلوان

١ ٠ مقـــــدمة :

تشير بعض الدراسات الاقتصادية الى أن التكامل الاقتصـــادى بين الدول المتقدمة يؤدى الى نمـــــو التجـــــارة داخـــــل الصـــــناعات Intra-Industry Trade بين هذه الدول ٠ ولعل أهم هـــذه الدراســـات ما أجرى منها على السوق الأوربية المشتركة(١) ٠ فقد وجدت هذه الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين تكوين السوق الأوربية المشتركة ونمو التجارة داخل الصناعة بين الدول الأعضاء ٠ بعد ذلك حاولت بعض الدراسات بحث اذا ما كانت مثل هذه العلاقة تحدث فى حالة الدول النامية أم لا ٠ فى هذا الصدد نجد أن بعض الدراسات تشير الى وجود مثل هذه العلاقة فى حالة منطقة التجارةالحرة لأمريكا اللاتينية والسوقالمشتركة لأمريكا الوسطى(٢)٠

(١/١) هـــــدف البحث :

يتمثل هدف هذا البحث فى اختبار العـــلاقة بين التكامل الاقتصادى والتجارة داخل الصناعات وذلك بدراسة تخفيض أو ازالة القيود المختلفة على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة ٠ فى هذه الحالة يتم المقارنة بين أثر كل من التكامل الاقتصادى العربى والمزايا الممنوحة لمصر من قبل السوق الأوربية المشتركة على تجارة مصر الخارجية فى هذه السلع ـ وعلى ذلك يمكن تقسيم الهدف الرئيسى للبحث الى هدفين محددين :

الأول : اظهار أثر تخفيض أو ازالة القيود المختلفة على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة ، والتعرف على ما اذا كان نمو التجارة نتيجة

هذا التخفيض يأخذ شكل التوسع فى التجـــارة داخـــل الصـــناعات Intra-Industry Trade أم التوســـع فى التجـــارة بين الصناعات Inter-Industry Trade .

الثانى : المقارنة بين أثر كل من التكامل الاقتصادى العربى والمزايا الممنوحة من السوق الأوربية المشـــتركة لمصر على تجارتها الخارجيـة فى السلع المصنعة ٠

(١/٢) فرضـــية البحث :

تتمثل الفرضية التى تبنى عليها الدراســـة فى هـذا البحث فى أن « التكامل الاقتصادى سوف يؤدى الى تشجيع التجارة داخـــل الصناعات Intra-Industry Trade أكثر مـــن تشـــجيعها بين الصـــناعات Inter-Industry Tradeبين الدول الأعضاء » ٠

يضاف الى ذلك أنه فى ضوء التوقعات يمكن وضع فرض العدم ان كل من التكامل الاقتصادى العربى والمزايا الممنوحة من الســـوق الأوربية المشتركة لمصر سوف يؤديان الى نفس الأثر على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة ٠ هذا الفرض يمكن اختباره أيضا فى ضوء البديل أن كل منهما ســوف يؤدى الى أثر مختلف ، أو بمعنى آخر ســـوف يؤديان الى مستويات مختلفة للتجارة داخل الصناعات ٠ أى أن :

فرض العدم Null Hypothesis

$$H_o : P_{EA} = P_{EE}$$

الفرض البديل Alternative Hypothesis

$$H_1 : P_{EA} = P_{EE}$$

حيث أن :

P_{EA} = نسبى التجارة داخل الصناعات من التجارة الكلية للصناعات فى حالة علاقة مصر بالدول العربية ٠

P_{EE} = نسبى التجارة داخل الصناعات من التجارة الكلية للصناعات فى حالة علاقة مصر بالسوق الأوربية المشتركة ٠

(١/٣) طـــريقة البحث :

من أجل الوصول الى أهداف البحث واختبار فرضيته يتم أولا دراسة اثر التكامل الاقتصادى على التجارة داخل الصناعات من الناحية النظرية ومحاولة الوصول الى المحددات الرئيسية لهذه التجارة • بعد ذلك يتم قياس النسب بين تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة والتى تأخذ شـــكل التجارة داخل الصناعات فى حالتى تجارتها مع الدول العربية وتجارتها مع دول السوق الأوربية المشتركة ، وذلك باستخدام بعض المؤشرات الرياضية وخاصة مؤشر Grubel & Lloyd والاشارة الى البيانات المستخدمة ومصادرها • ثم نعرض لنتائج القيـــاس وتقييمها والوصـــول الى بعض مقترحات السياسة •

وبناء على ذلك تنقسم الدراسة فى هذا البحث الى أربعة أقسام رئيسية:

أولا : دراسة اثر التكامل الاقتصادى على التجارة بين الدول الأعضاء ومحاولة الوصول الى المحددات الرئيسية للتجارة داخل الصناعات •

ثانيا : توضيح طريقة القياس والبيانات المستخدمة ومصادرها •

ثالثا : عرض نتائج القياس •

رابعا : تقييم نتائج الدراسة والوصول الى بعض مقترحات السياسة •

٢ • التكامل الاقتصادى ومحددات التجارة داخل الصناعات :

طبقا لنظرية الاتحاد الجمركى وما يتبعها من تحرير للتجارة بين الدول الأعضاء فانه من المتوقع أن يؤدى قيام الاتحاد الجمركى الى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء • ولكن اذا ما كان هذا التوسع فى التجارة يأخذ شكل التوسع فى التجارة داخل الصناعات أم التوسع فى التجارة بين الصناعات، فان ذلك يتوقف على مجموعة من العوامل أو المحددات • وقبل التعـــرض لمجموعة هذه المحددات ، قد يكون من المفيد التفرقة بين مفهومى التجـــارة داخل الصناعات Intra-Industry Trade والتجارة بين الصـــناعات Inter-Industry Trade

(٢/١) التفرقة بين مفهومى التجارة داخل الصناعات والتجارة بين الصناعات :

يشير مفهوم التجارة بين الصناعات الى موقف حيث يتم تبادل منتجات

صناعة معينة مع منتجات صناعة مختلفة · فى حين يقصد بالتجارة داخل الصناعات أن منتجات صناعة معينة يتم تبادلها مع منتجات مثيلتها فى الخـارج Its foreign Counterpart (٣) فاذا نظرنا الى ميزان التجارة للصناعة مستخدمين المؤشر التالى :

$$B_j = 1 - \frac{X_j - M_j}{X_j + M_j} \cdot 100$$

حيث : $0 \leqslant B_j \leqslant 100$ $(X_j + M_j)$ فى هذه الحالة فانه يمكن تحديد المدى الذى تأخذ فيه التجارة داخل (بين) الصناعات مكانها · فكلما اقتربت B_j من الصفر فان ذلك يعنى زيادة نسبة التجارة بين الصناعات فى حين كلما اتجهت B_j نحو أو أقتربت من المائة فان ذلك يعنى زيادة نسبة التجارة داخل الصناعات ·

وتتمثل أهمية التفرقة بين التجارة داخل الصـــناعات والتجارة بين الصناعات فى التعرف على المحددات المختلفة للتجارة الدولية · فالاختلافات فى نسب توافر عوامل الانتاج بين الدول تمثل التفسير المناسب للتجارة بين الصناعات · بل يرى البعض أن المكاسب الناجمة عن التجارة تكون أكبر عندما تأخذ شكل التاجرة بين الصناعات(٤) · وتفسير ذلك أن الأســعار النسبية للسلع تختلف بشكل أكبر عندما يكون هناك اختلافات فى نسب توافر عوامل الانتاج بين الدول ، من عندما يأخذ التبادل شكل تصدير واستيراد السلع المتنوعة Differentiated goods ، الا أن تزايد حجم التجارة فى السلع المتنوعة والتى تنتج بطرق انتاج متشابهة أو متماثلة الى ظهور تفسيرات أخرى للتجارة الدولية تمثل محددات للتجارة داخل الصناعات كما سيتضح فيما بعد ·

بصفة عامة فان أهمية التفرقة بين نوعى التجارة داخل وبين الصناعات يتمثل فى نقطتين هامتين(٥) : ·

١ ـ قياس التجارة داخل الصناعات يؤدى الى التعرف على محددات التبادل الدولى غير نسب توافر عوامل الانتاج ·

٢ - كذلك قد تكون عملية التكيف adjustment لتوسع التجـــارة أكثر سهولة عندما يأخذ هذا التوسع شكل التوسع فى التجـــارة داخـــل الصناعات ٠

الا أن المشكلة التى قد تواجه التفرقة بين التجارة داخل والتجارة بين الصناعات تتمثل فى القدرة على تعريف مصطلح صناعة بمفهوم اقتصادى سليم ٠ حتى فى حالة وجود معايير مقبولة لتقسيم الأنشطة الى صناعات ، يمكن أن يكون التطبيق العلمى صعبا ، فمثلا يمكن قبول امكانية الاحلال فى الانتـاج Substitutability in production أى السهولة التى يمكن معها تحويل المدخلات من نشاط الى آخر ، كأساس للتفرقة بين الأنشطة الا أن ذلك قد لا يكون مسألة سليمة ٠ أيضا يمكن قبول الاحلال فى الاستهلاك كأساس للتفرقة بين الأنشطة ، ويعتمد ذلك على مرونة الطلب المشتركة ٠

بصفة عامة ، فان مصطلح صناعة يمكن تطبيقه لمجموعة من الأنشطة حيث يكون هناك نوعى الاحلال فى الانتاج والاستهلاك ٠ من الناحية العملية فان مؤشرات التجارة داخل وبين الصناعات يتم حسابها للصناعات المعرفة طبقا للتصنيفات الاحصائية الرســـمية مثل التصنيف الدولى للتجـــارة Standard International Trade Classifications ٠ الا أن المشكلة التى تواجه عملية القياس فى هذه الحالة تتمثل فى مشكلة التجميع الفئوى للبيانات الأمر الذى قد يؤثر على نتائج القياس ، لذا يجب الحذر عنـــد تفسيرها ٠ هذه المشكلة سوف يتم تناولها فيما بعد عند التعرض لطرق قياس التجارة بين وداخل الصناعات ٠

(٢/٢) محددات التجارة داخل الصناعات :

يعتمد شكل التوسع فى التجارة نتيجة التكامل الاقتصادى واذا ما كان هذا التوسع يأخذ شكل التوسع فى التجارة داخل أو بين الصناعات ، على مجموعة من المحددات يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : تداخل انماط الطلب Overlapping Demand Patterns

فكلما تشابهت انماط الطلب فى الدول الأعضاء قبل التكامل ، وكانت

هذه الدول تنتج سلع تنافسية ، كلما زادت امكانيات التجـــارة داخـــل الصناعات بين أطراف التكامل(٦) · وهنا نجد :

١ ـ أنه كلما كانت التفضيلات Preferences فى الدول قبل التكامل موزعة بالتساوى بالنسبة للتوليفات المختلفـــة لخصـــائص المنتج ، وكذلك بالنسبة لمستويات جودته كلما زادت امكانيات خلق وتشجيع التجارة داخل الصناعات · وفيما يلى نوضح أثر كل من تنوع الخاصية واختلاف مستويات الجودة على خلق وتشجيع التجارة بين الدول أطراف التكامل :

(أ) تنوع الخاصـــية : Attribute Differentiation

تفترض نظرية التجارة النيوكلاسيكية أن كل السلع متجانسة · ويؤدى هذا الافتراض الى أن :

ـــ مرونة الطلب المشتركة بين الدولتين A ، B للســـلعة X تكون لانهائية · بمعنى أن اختلاف بسيط فى السعر يشجع عملية الاحلال ،

ـــ وان نوع واحد من السلعة × سوف يسوق فى الدولتين الا أن تزايد حجم التجارة فى السلع المتميزة Differentiated Good s جعل هـــذا الافتراض أكثر تعقيدا وأدى الى ظهور تفسيرات أخرى للتجارة بين الدول كتنوع الخاصية ، والاختلافات فى الجودة ، والفجوة التكنولوجية وظهور انواع جديدة للمنتجات القائمة ·

ولتفهم كيف يؤدى تنوع الخاصية الى خلق التجارة بين الدول ، يمكن الاستناد الى نظرية سلوك المستهلك للانكستر Lancaster (٧) · وطبقا لهذه النظرية ، يجب النظر الى السلع على أنهـــا مجموعة من الخصائص Characteristics or Attributes وهنا نجد أن كثيرا من السلع تتنوع أو تختلف من حيث الخصائص · وهذا الاختلاف قد يأخذ شـــكل اختـــلافات طبيعية فى الطراز Style والجـــودة Quality ، أو ان هذا الاختلاف يكون له صلة باختلاف الخيال أو التصور Image · وهذا الاختلاف فى الخصائص يمثل الأساس للتبادل · لتوضيح ذلك نفترض وجود ســـلعة ولتكن السيارة لها خاصيتين a_1 وتمثل معـــدل السرعة ، a_2 وتمثل حجم السيارة · ونفترض وجود دولتين A ، B وحجم السوق

فى الدولتين متشابه (من حيث حجم الطلب الفعال) وان لكل أنواع السيارات نفس دوال الانتاج · وبفرض أن غالبية المستهلكين فى الدولة B يفضلون السيارات الاقتصادية صغيرة الحجم ، بينما فى الدولة A فان غالبية المستهلكين يفضلون السيارات كبيرة الحجم ، ومعدل السرعة فى هذه الحالة ليس له أهمية · ولمواجهة رغبات الغالبية من المستهلكين فان المنتجين فى الدولة A ، والدولة B ينتجون على طول المستقيمين oA ، oB على التوالى فى الشكل (١) · والمستقيم oB فى الدولة B مثلا ، يمثل نسب التوليفات بين الخاصيتين a_1 a_2 وخطية المستقيم تعنى أن هذه النسب تظل ثابتة ولا تتغير عندما يزيد الانتاج ·

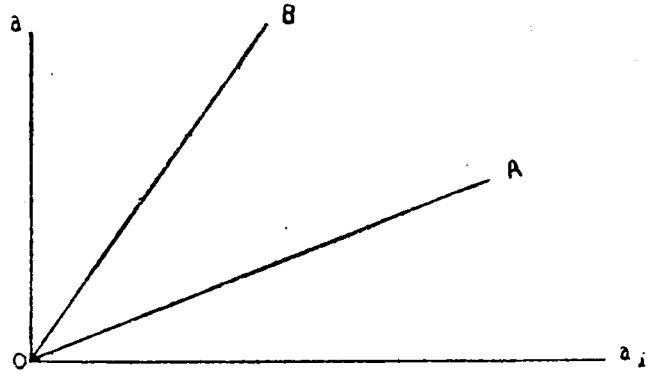

الشكل (١)

فى مثل هذه الحالة يكون واضحا أن أساس التبادل يكون موجودا ، فالأقلية من المستهلكين فى الدولة A ، والدولة B يمكن اشباع رغباتهم فى حالة قيام التجارة بين الدولتين · فلو أن الأقلية من المستهلكين فى الدولة A والذين يفضلون السيارات صغيرة الحجم يمكن أن يحصلوا عليها من الدولة B ، فى حين تستطيع الأقلية من المستهلكين فى الدولة B أن يحصلوا على السيارات الكبيرة (حسب تفضيلهم) من الدولة A ، فى هذه الحالة فان التبادل يمكن أن يأخذ مكانه · هنا نجد أن الاختلافات فى الأذواق فى الدولتين نتيجة تنوع الخاصية يمثل الأساس لقيام التجارة بينهما ·

(ب) الاختلافات فى مستوى الجودة Differences in Quality Level

يرى لندر Linder فى تفسيره للتجارة بين الدول الصناعية فى أوربا الغربية والتى تتشابه الى حد كبير فى نسب توافر عوامل الانتاج ، ان السبب أو المحدد الرئيسى لقيام التجارة فى هذه الحالة يتمثل فى تداخل انماط الطلب بين الدول المتاجرة · فالدول سوف تصدر الى الدول الأخرى التى لديها نمط طلب يتشابه مع نمط الطلب فى سوقها المحلى(٨) ·

فيرى لندر Linder أنه حيث يختلف المستهلكون فى أية دولة من حيث مستويات الدخل ، فانهم سوف يطلبون مستويات مختلفة من الجودة · فمنخفضى الدخل سوف يطلبون سلع ذات جودة أقل من تلك التى يطلبها مرتفعى الدخل بفرض ثبات العوامل الأخرى على ماهى عليه · وفى حالة التجارة الدولية ، نجد أن الدول مرتفعة الدخل (فى المتوسط) سوف تطلب سلع ذات جودة أعلى من تلك التى تطلبها الدول منخفضة الدخل · ويمكن توضيح العلاقة بين متوسط دخل الفرد والجودة بالمستقيم oZ فى الشكل (٢) · بفرض وجود ثلاثة دول a ، b ، c ، ومتوسطات دخل الفرد فيها Y_a ، Y_b ، Y_c على التوالى ، ويطلبون سلع ذات الجودة Q_a ، Q_b ، Q_c واذا فرضنا أن الدخل موزعا بالتساوى على أفراد المجتمع فى كل دولة من الدول الثلاث فى هذه الحالة فلا وجود للتجارة بينها ، حيث أن كل دولة تنتج السلعة ذات الجودة المطلوبة فيها ·

وبفرض أن الدخل غير موزعا بالتساوى بين أفراد المجتمع فى كل دولة من الدول الثلاث وهو الأمر الأكثر واقعية ، فى هذه الحالة فان مستويات الجودة المختلفة سوف تطلب فى كل من الدول الثلاث · ففى الدولة A على سبيل المثال فان توزيع الدخل قد ينتج عنه أن الطلب يأخذ المدى Fg بينما فى الدولة B فان ذلك سوف يأخذ المدى hj · واذا أخذنا الدولتين A ، B ، معا ، نجد ان هناك تداخل فى الطلب يتمثل بالمدى hk · وحتى لو ان كلا الدولتين تنتجان فقط سلعة واحدة تتناسب مع متوسط الأذواق ، فانه طالما أن هذه الأذواق قد تختلف بين الدولتين ، يكون هناك مجال للتبادل أو التجارة بينهما · كذلك يتضح من الشكل (٢) ان

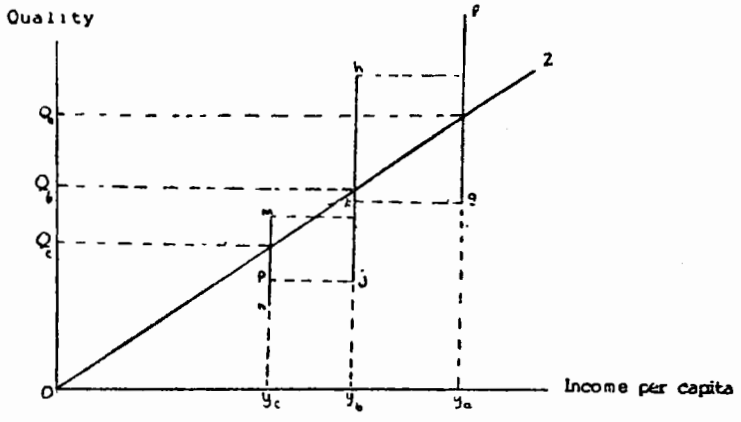

الشـــكل (٢)

هناك مدى أقل لتداخل الأذواق بين الدولتين C ' B ممثلا بالمدى mP هذا المدى مع ذلك يكون كافيا لخلق التجارة بين الدولتين بالنسبة للمنتجات منخفضة الجودة والتى تصدرها الدولة ذات متوسط دخل أقل والتى تشبع رغبات المستهلكين منخفضى الدخل فى الدولة ذات المتوسط الأعلى للدخل · ومن الناحية الأخرى فان المنتجات مرتفعة الجودة والتى تصـــدرها الدولة مرتفعة الدخل الى الدولة منخفضة الدخل لتشبع رغبات المستهلكين مرتفعى الدخل فيها ·

نستنتج مما سبق أنه كلما تشابهت الدول من حيث متوسط دخل الفرد، وكلما تشابهت فى توزيع الدخول ، كلما زادت احتمالات تداخل الأذواق وزادت بالتالى امكانيات خلق التجارة · الا أنه يجب ملاحظة نقطتين(٩) :

الأول : التفسير السابق للتجارة بين الدول يتعامل مع دول تتماثل فى نسب توافر عوامل الانتاج · فاذا اختلفت هذه الدول فى وفرة هذه العوامل فان ذلك سوف يؤثر على التبادل حتى لو تشابهت هذه الدول من حيث متوسط دخل الفرد (كالمقارنة بين دولة نفطية ودولة صناعية متقدمة) ،

الثانى : ان هذا التحليل ترك أمرين دون حل :

١ ـ ماذا تعنى الجودة ، واذا ما استطعنا تعريفها ، هل يمكن قياسها؟ كذلك هل تعتبر الجودة العامل الوحيد الذى يختلف باختـــلاف الدخل وله تأثير على التجارة ؟

٢ ـ اذا ما قبلنا ما سبق ، فلماذا تقوم التجارة بين دولتين يتشابه فيهما الطلب على السلع ؟ والاجابة فى هذه الحالة تتمثل فى وجود العوامل المؤثرة على جانب العرض غير نسب توافر عوامل الانتاج ، مثل الفجوة التكنولوجية واقتصاديات الحجم ٠

٢ ـ يضاف الى ما سبق ، أنه كلما زاد تفضـــيل المستهلكين فى دول التكامل للواردات من الدول الأعضاء عن تلك من الدول غير الأعضاء كلما زادت امكانيات التجارة داخل الصناعات ٠ كذلك اذا نتج عن التكامل ارتفاع متوسط دخل الفرد فى الدخل للأعضـــاء بشـــكل أسرع مما كان عليه قبـــل التكامل ، فانه من المتوقع أن تزيد التجارة فى السلع المتنوعة بصورة أكبر مما كانت عليه قبل ذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى على ماهى عليه(١٠)٠

ثانيا : محددات جانب العرض :

من العرض السابق لمحددات جانب الطلب ، نجد أن الشرط الضرورى لظهور التخصص والتجارة داخـــل الصناعات بين دول التكامل يتمثل فى ضرورة أن تكون هياكل الانتاج فى الدول الأعضاء متنافسة وليست منكاملة٠ فكلما تميزت دول التكامل بهياكل انتاجية متنافسة ، كلما زادت امكانيات التجارة داخل الصناعات بينها ٠ وفى هذه الحالة يكون هناك دافع لاعادة تخصيص الموارد داخل منطقة التكامل تجاه المنتجين الأقل تكلفة ، الا أن هذا الشرط لا يعتبر كافيا لتفسير التجارة داخـــل الصناعات بين الدول الأطراف ٠ فالشرط الكافى يتمثل فى تناقص التكاليف فى دالة الانتاج ، وهنا يبرز أمرين هامين :

١ ـ التغيرات التكنولوجية : Technological changes

مثل هذه التغيرات تؤدى اما الى تناقص تكاليف انتاج السلعة وذلك

باستخدام طرق انتاج أكثر كفاءة أو الى انتاج نوع جديد من السلعة · هذا التغير التكنولوجى يمثل المحدد لقيام التجارة داخل الصناعات بين الدول · من ناحية أخرى نجد أن اثر هذا التغير التكنولوجى على التجارة يتوقف على الفترة التى يستغرقها الطلب فى الدولة حتى يستجيب للتغير التكنولوجى الذى حدث فى الدولة الأخرى من ناحية ، ومن ناحية أخرى على الفترة التى يستغرقها حدوث التقليد فى الدولة كرد فعل لمثل هذا التغير التكنولوجى فى الدولة الأخرى ، ويتوقف طول هذه الفترة على مدى الحماية التى توليها الدولة صاحبة الاختراع لبراءة الاختراع ، وعلى طبيعة الاختراع نفسه(١١) · فاذا كانت الفترة التى يستجيب فيها الطلب أقل من تلك التى تستغرقها عملية التقليد، كلما زادت امكانيات التجارة داخل الصناعات ·

٢ ـ اقتصاديات الحجم : Economies of Scale

تشير الدراسات التطبيقية لدوال التكلفة الى ان من أهم مصادر انخفاض التكلفة وزيادة العائد بالنسبة للحجم يتمثل فى القدرة على تحقيق واستغلال اقتصاديات الحجم · هكذا نجد أن امكانية تحقيق اقتصاديات الحجم تكون عامل هام فى تفسير الحجم المتزايد للتجارة وخاصة بين الدول التى تتشابه فى نسب توافر عوامل الانتاج(١٢) ·

ثالثا : تحركات رؤوس الأموال :

استنادا الى نظرية وفرة عوامل الانتاج ، تؤدى الاختلافات فى نسب توافر عوامل الانتاج بين الدول الى التكامل فى الهياكل الانتاجية بينها · وعلى ذلك ينظر الى العلاقة بين تحركات رؤوس الأموال والتجارة على انهما بديلان Substitutes (١٣) الا ان الدراسات الحديثة تنظر الى العلاقة بين التجارة وخاصة داخل الصناعات وتحركات رأس المال على انهما مكملان Complements فالتجارة داخل الصناعات تعتبر كنتيجة للاستثمار الأجنبى المباشر ، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تتخصص فى انتاج أنواع مختلفة من المنتجات فى دول مختلفة(١٤) ·

رابعا : مدى تقارب مستويات التصنيع :

كلما تقاربت مستويات التصنيع فى الدول المتاجرة كلما زادت

امكانيات التوسع فى التجارة داخل الصناعات · فى هذا الصدد تشـــير بعض الدراسات الى أن علاقة دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بالدول المتقدمة تتميز بانخفاض نسب التجارة داخل الصناعات مقارنة بمثيلتها فى حالة علاقة دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بالدول المتقدمة · ويرجع السبب فى ذلك الى أن مستويات التصنيع فى دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى أقل منها فى دول المنطقة الحرة لأمريكا اللاتينية(١٥) ·

يتضح من العرض السابق ، ان التجارة بين الدول هى نتاج مجموعة من العوامل أو المحددات المتداخلة· والتعرف على هذه المحددات يساعد على معرفة الضغوط التى تشكل سياسة التجارة والوصول الى بعض مقترحاتها· فمثلا للتوسع فى التجارة وخاصة داخل الصناعات مع العالم الخارجى قـد يكون من الأفضل رسم السياسة بحيث تتجه التجارة بشكل أكبر نحو الدول التى تتقارب مع الدولة فى مستويات التصنيع ، وتتشابه معها الى حد كبير فى أنماط الطلب والهياكل الانتاجية ·

٣ ـ طريقة القياس والبيانات المستخدمة ومصادرها :

(٣/١) طـريقة القيـاس :

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس التجارة داخل الصناعات ، فانه فى هـــذا البحث يتم اســـتخدام المقيـــاس أو المؤشر الذى اقـــترحاه Grubel & Lloyd (١٢٦) حيث أنه أكثر استخداما ولا يختلف كثيرا عن المؤشرات الأخرى · هذا المقياس يعرف كالتالى :

$$B_j = \left[1 - \frac{X_j - M_j}{(X_j + M_j)} \right] \times 100$$

حيـث $0 \leq B_i \leq 100$ ، X_i = صـادرات الصـناعة ، M_i = واردات الصناعة j · وكلما اقتربت B_j من المائة فان ذلك يعنى زيادة نسبة التجارة بين الصناعات ·

بعد ذلك يتم حساب متوسط نسبة التجارة داخل الصناعات بين مصر وكل من الدول العربية ودول السوق الأوربية المشتركة كالتالى :

$$\bar{B}_j = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} B_{ij}$$

حيث : B_{ij} = نسبة التجارة داخل الصناعة مع الدولة ·

وتعتبر مشكلة التجميع الفئوى Categorical Aggregation للبيانات الاحصائية طبقا للتصنيف الدولى ، أهم المشاكل التى تواجه عملية القياس بصفة عامة ومقياس جروبل ولويد بصفة خاصة · وقد يرجع اثر المشكلة الى اثر الاشارة لمضادة Opposite sign effect فمثلا لو فرضنا أن مجموعة الصناعة تتكون من مجموعتى صناعتين فرعيتين a ، b وميزان التجارة لكل مجموعة فرعية له اشارة تختلف عن اشارة الآخر ، فى هذه الحالة فان اضافة أو جمع موازين التجارة للمجموعات الفرعية ذات الاشارات المختلفة سوف يؤدى الى اظهار B_j بقيمة أكبر مما يجب(*) ·

يرى البعض أنه للتغلب على مشكلة التجميع التى تواجه عملية قياس التجارة داخل الصناعات يمكن أن يتم عن طريق استخدام أكثر تجزيئا more disaggregated (فمثلا 5th digit أفضل من 3rd digit ···· وهكذا) · الا أن الدراسات التطبيقية تشير الى ان القياسات طبقا

(*) فى هذه الحالة يكون $B_j = 1 - \frac{xa + Xb - Xb - Mb}{(xa+Xb+Ma+Mb)} \times 100$ فاذا كان $(X_a - M_a)$ 0 ، بينما $(X_b - M_b) \times 100$ فى هذه الحالة فان ميزانى التجارة سوف يحدد كل منهما الاخر · فاذا كان $1X_a - M_a 1 = 1X_b - M_b 1$ فى هذه الحالة تكون $B_j = 100$ ومعنى ذلك أن كل التجارة فى مجموعة الصناعة J تعتبر داخل الصناعات ، انظر :

— D. Greenaway & Milner, **On the Measurement of Intra-Industry Trade**, op. cit., p. 901.

لمستويات التجزىء المختلفة (أى طبقا 3rd digit, 4th digit, 5th digit ...) كانت كلها تقريبا فى نفس الاتجاه ولم تكن الفروق بينها جوهرية(١٧) ٠

كذلك يرى البعض أنه أمكن التغلب على مشكلة التجميع الفئـــوى باستخدام المؤشر المعدل للتجارة داخل الصناعات كالآتى :

$$C_j = 1 - \frac{X_j - M_{ij}}{(X_j + M_j)} \times 100$$

حيث :

X_{ij} = صادرات الصناعة فى مجموعة الصـناعة j ، $0 \leqslant C_j \leqslant B_j \leqslant 100$

M_{ij} = واردات الصناعة فى مجموعة الصناعة j ،

X_j = الصادرات الكلية لمجموعة الصناعة j ،

M_j = الواردات الكلية لمجموعة الصناعة j ٠

هكذا فانه بدلا من جمع الصـــادرات والواردات للمجموعة الفرعية للصناعات داخل مجموعة الصناعات الأصلية وحساب الفرق المطلق بينهما لايجاد البسط كما هو فى B_j ، فانه فى حـــالة البســـط فى C_j يتم حساب الفروق المطلقة لكل مجموعة فرعية فى مجموعة الصناعة وجمعها للحصول على البسط(*) ٠ فى هذه الحالة يمكن تلاشى اثر اختلاف الاشارة ٠

(*) أى أن :

$$B_j = 1 - \frac{(X1 + X2 + \ldots\ldots + Xi) - (M1 + M2 + \ldots + Mi)}{(X_j + M_j)} \times 100$$

فى حين :

$$C_j = 1 - \frac{X1 - M. + X2 + \ldots + Xi - Mi}{(X_j + M_j)} \times 100$$

ومع ذلك ، يرى Aquino (١٨) أن مثل هذا المؤشر المعدل لم يعط نتائج ثابتة Consistent results · كذلك حتى لو افترضنا أن مثل هذا المؤشر المعدل هو الاكثر ملاءمة ، لم يكن واضحا أن مساهمات الصناعات الفرعية فى الناتج الصافى هى الأوزان الأكثر ملاءمة اذا كان هناك اهتمام بالتخصص داخل الصناعة(١٩) · يضاف الى ذلك أن الهدف هو الوصول الى مؤشرات تقريبية وليست دقيقة لذا يمكن الاعتماد على المؤشر السابق لتحقيق أهداف البحث ·

(٣/٢) البيانات المستخدمة ومصادرها :

تشمل عينة البحث ثلاثة دول عربية (العراق ، سوريا ، الأردن) وهى دول السوق العربية المشتركة باعتباره أهم محاولات التكامل الاقتصادى العربى ، وتسع دول أوربية هى انجلترا ، فرنسا ، المانيا الغربية ، هولندا ، بلجيكا ، ايرلندا ، لوكسمبرج ، ايطاليا وهى دول السوق الأوربية المشتركة·

والبيانات المستخدمة فى البحث هى البيانات الاحصائية لتجارة مصر مع الدول المذكورة عاليه فى السلع المصنعة والمصنفة طبقا للتصنيف الدولى SITC والصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ · وتشمل البيانات المتعلقة بثلاث عشر صناعة · هذه الصناعات تتمثل فيما يلى :

١ - الغزل والمنسوجات ·

٢ - الحديد والصلب ·

٣ - الكيماويات مثل عناصر ومركبات كيماوية ، مواد صباغة ودباغة وقلوية ، مستحضرات طبية وصيدلية ، زيوت عطرية وعطور وروائح ومستحضرات تجميل وتلميع ، ومعاجين أسنان ومستحضرات تجميل أخرى·

٤ - جلود ومصنوعات جلدية وفراء مجهزة أخرى ·

٥ - ورق ومصنوعاته ·

٦ - آلات غير كهربائية ·

٧ - آلات وأجهزة ومعدات كهربائية ·

٨ - الدخان ومصنوعاته ·

٩ - معدات النقل ٠

١٠ - مواد مصنوعة متنوعة : أجهزة صحية وأجهزة تدفئة وانارة ومعداتها وأجزاؤها ، الأثاث ، الملابس ، الأحذية ، أصناف أخرىكالمجوهرات وأدوات موسيقية ، والمطبوعات ٠

١١ - مصنوعات من الخشب والفلين عدا الأثاث ٠

١٢ - مصنوعات معدنية أخرى ٠

١٣ - صناعات منجمية غير معدنية ٠

ويرجع السبب فى الاعتماد على بيانات سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ الى أن سنة ١٩٧٦ هى أكثر السنوات التى وجـــدنا فيها بيانات عن تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة تكفى لاجراء عملية المقارنة بين اثر كل من السوق العربية المشتركة والسوق الأوربية المشتركة على تجارة مصر فى السلع المصنعة ٠ فالعلاقات التجارية لمصر مع الدول العربية فى هذه السنة كانت طبيعية كما ان الاقتصاد المصرى كان قد بدأ اعادة بنائه بعد حرب ١٩٧٣ ٠ كذلك فان اختيار سنة ١٩٧٩ حتى يمكن المقارنة بينها وبين سنة ١٩٧٦ ٠ وبالرغم من تأثر العلاقات التجارية مع الدول العربية فى هذه السنة بالمقاطعة العربية ، الا أن بياناتها كانت مناسبة لاجـــراء المقارنة وتحقيق اغراض البحث ٠

كذلك حاولنا استخدام بيانات ماقبل سنة ١٩٧٦ الا أنها فى معظمها كانت ضعيفة ويصعب استخدامها فى اجراء عمليات المقارنة ٠ كذلك وجدنا أن آخر البيانات المتوفرة عن تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة وطبقا للتصنيف الدولى كانت عن سنة ١٩٨٣ ٠ الا أنه لم تكن هناك بيانات كافية لتجارة مصر مع الدول العربية حيث كانت التجارة مع هذه الدول ضعيف بصفة عامة وكادت تكون منعدمة فى السلع المصنعة ويرجع ذلك الى حد كبير الى المقاطعة العربية ٠ لذلك لم تكن البيانات لتكفى لاجراء المقارنة وتحقيق أهداف الدراسة ٠ الأمر الذى أدى الى صعوبة استخدام بيانات أكثر حداثة وأخذها كأساس لمقارنة ٠

٤ - عرض وتقييم نتائج القيـــاس :

الجدول رقم (١) يوضح نتائج القياس ، وهى عبـــارة عن القيم

المتوسطة لنسب التجارة والتى تأخذ شكل التجارة داخل الصناعات $(B)_j$

وذلك فى حالة التجارة مع كل من دول السوق العربية المشتركة ودول السوق الأوربية المشتركة٠كذلك يوضح الجدول صادرات وواردات مصر من السوقين فى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ طبقا للتصنيف الدولى (SITC. R) وحسب الصناعات المذكورة ٠ ويتضح من الجدول ما يلى :

١ ـ القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات سواء فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة أو دول السوق الأوربية المشتركة كانت ضعيفة نسبيا فى سنتى المقارنة (١٩٧٦ ، ١٩٧٩) ٠ فنجد أن هذه القيم تقل كثيرا عن ٥٠٪ بالنسبة لغالبية الصناعات وتقترب منها فى حالات قليلة (كالغزل والمنسوجات والموارد المصنوعة المتنوعة) فى حالة السوق العربية المشتركة والغزل والمنسوجاتفقط فى حالة السوق الأوربية المشتركة٠ ويعنى ذلك زيادة النسبة من التجـــارة ـ والتى تأخذ شـــكل التجارة بين الصـــناعات ٠

٢ ـ على الرغم من ضعف هذه القيم ، نجد أنها فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة تفوق كثيرا مثيلتها فى حالة التجارة مع دول السوق الأوربية المشتركة باستثناء الغزل والمنسوجات ٠ ورغم الحقيقة ان حجم التجارة (الصادرات والواردات) مع السوق الأوربية المشتركة تفوق كثيرا حجمها مع السوق العربية المشتركة وذلك فى سنتى المقارنة (١٩٧٦ ، ١٩٧٩)٠ ويرجع السبب الرئيسى فى انخفاض حجم التجارة مع دول السوق العربية المشتركة الى ضعف القطاعات الصناعية فيها ٠

٣ ـ بالمقارنة بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، نجد أن القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة انخفضت فى عام ١٩٧٩ عنها فى عام ١٩٧٦ بالنسبة لمعظم الصناعات ٠ وارتفعت بالنسبة لكل من الحديد والصلب ومعدات النقل وبقيت على ماهى عليه بالنسبة للمصنوعات المعدنية ـ آلات وأجهزة ومعدات كهربائية ـ مواد مصنوعة متنوعة ٠ وفى نفس الوقت انخفض حجم التجارة مع هذه الدول بالنسبة لكل الصناعات (ماعدا المواد المصنوعة حيث شهدت ارتفاع طفيف فى حجم التجارة) فى عام ١٩٧٩ عنها فى عام ١٩٧٦ ٠ وقد يرجع السبب

الصناعات	نسب التجارة داخل الصناعات في حالة التجارة مع:				الصادرات والواردات (القيمة بالالف جنيه مصرى)							
	السوق العربية المشتركة		السوق الاوربية المشتركة		السوق العربية المشتركة				السوق الاوربية المشتركة			
	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٧٦		١٩٧٩	
					صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
١ ـ الدخان ومصنوعاته	٪٢٧,٥ (٪٢٧)	صفر ٪ (٪٠,٧)	صفر ٪	صفر ٪	٠,٣	٠,٦١	صفر	٠,٠٥	—	١,١٥	—	١٣
٢ ـ الكيماويات	٪٣٥ (٪٢٢)	٪١٤ (٪١٦,٨)	٪٣	٪٣	٠,٤	١,٠٣	٠,١٥	٠,٢١	١,٨	٩١	٤٠,٢	٤
٣ ـ جلود ومصنوعات جلدية وفراء محبرة اخرى	— (٪٢٩,٥)	صفر ٪ (٪٩٦,٢)	٪٤	٪١١	—	—	٠,٢٢	—	٠,٠٢	١,٨	١,٧	٨,٧
٤ ـ مصنوعات من الخشب الفلين عدا الاثاث	— (٪٥٠,٧)	— (٪٣,٤)	٪١٣,٥	٪٦,٦	—	—	—	—	١	١,٥	٢,٧	٠,١٥
٥ ـ ورق ومصنوعاته	صفر ٪ (٪٠,٣)	(—)	صفر ٪	صفر ٪	—	٠,٠٦	—	—	—	٩	١١,٥	—
٦ ـ غزل ومنسوجات	٪٤٦ (٪٦٠,٦)	٪٢٩ (٪٣٠)	٪٤٨	٪٣٠	٦,٥	٨,٨	٠,٩	٦	١١	٩,١	١٢,٨٥	٤,١٢
٧ ـ صناعات منجمية غير معدنية	٪٣٩ (٪٧٠,٥)	صفر ٪ (٪٠,٧)	صفر ٪	صفر ٪	٠,١٤	٠,١	٠,٠٥	—	—	٩,٦	١٩,٢٤	
٨ ـ الحديد والصلب	٪٢٧ (٪٤٤)	٪٤٧,٥ (٪١٥,٧)	٪١٣,٥	٪٥	٠,١	٠,٢	٠,٠٨	٠,٣	٤,٩	٢٨,٦	٨١	٢١
٩ ـ مصنوعات معدنية	٪٢١ (٪٦,٥)	٪٢١ (٪١,٨)	٪٧,٧	٪١,٩	٠,٢٥	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٥	٠,٢	٣٠,٦	٥٦	٠,٥
١٠ ـ الات غير كهربائية	صفر ٪ (٪٠,٧)	صفر ٪ (٪٠,٦)	صفر ٪	صفر ٪	صفر	٠,٠٩	٠,٢٣	٠,٠٥	—	١١٧,٢	٢٢٤	—
١١ ـ الات واجهزة ومعدات كهربائية	٪٢٢ (٪٣,٣)	٪٢٢ (٪٣,٣)	صفر ٪	صفر ٪	٠,٢٦	٠,٢	٠,٠٥	٠,٤٥	—	٢٧,٠٤	٧٢,٤	ـ
١٢ ـ معدات النقل	٪١ (٪٢,٨)	٪٧,٥ (٪٢,٥)	٪٣	صفر ٪	٣	١,١	٠,٧٤	٠,٨١	٠,٢	٨٩,٨	١٥٨,٢	—
١٣ ـ مواد مصنوعة منوعة	٪٤٣ (٪٨٩)	٪٤٣ (٪٤٧)	٪٢	٪١١	٠,٥٣	٠,٤	٠,٤٤	٠,٦٢	٠,٤	١٨,٥	١٠٩	٣

Source : Central Agency For Public Mobilization & Statistics, A.R.E. Foreign Trade According to the Standard International Trade Classification Revised, May, 1978, and April, 1981.

ملاحظات : ـ

١ ـ علامة (ـ) لا يوجد تجارة ٠

٢ ـ القيم بين القوسين تمثل القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع العالم ككل ٠

الرئيسى فى ذلك الى المقاطعة العربية ، بالاضـــافة الى ضعف القطاعات الصناعية العربية ٠

٤ ـ فى عام ١٩٧٦ ، نجد أن القيم المتوسطة لنسب التجـــارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشـــتركة تراوحت مابين ٢١٪ بالنسبة للمصنوعات المعدنية ، ٤٦٪ بالنسبة للغزل والمنسوجات (وباستثناء الورق ومصنوعاته ، والآلات غير الكهربائية) ٠ أما فى حالة التجارة مع دول السوق الأوربية المشتركة ، نجد أن هذه القيم تراوحت مابين ٣ر٪ بالنسبة لمعدات النقل ، ٥ر١٣٪ بالنســـبة لمصنوعات الخشـــب والفلين عدا الأثاث ، والحديد والصلب (باستثناء الدخان ومصـــنوعاته ، والصناعات النجمية غير المعدنية ، والآلات غيـــــر الكهربائية ، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية) ٠ اما بالنسبة للغزل والمنســـوجات فكانت القيمة المتوسطة لنسبة التجارة داخل الصناعة ٤٨٪ ٠

٥ ـ يتضح أيضا من الجدول ان القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة تفوق مثيلتها فى حالة التجارة مع العالم ككل فى عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ بالنسبة لمعظم الصناعات التى أخذت التجارة فيها مكانها مع هذه الدول وباستثناء الغزل والمنسوجات والمواد المصنوعة المتنوعة ٠ وان كان الفرق بين القيم المتوسطة فى حالتى الغزل والمنسوجات والمواد المصنوعة المتنوعة انخفض كثيرا فى عام ١٩٧٩ ٠

٥ ـ الخلاصة وبعض مقترحات السياسة :

يتضح من الدراسة أن التجـــــارة بين الدول هى نتاج مجموعة من العوامل أو المحددات المتداخلة ٠ يتعلق بعض هذه المحدات بجانب الطلب والبعض الآخر يتعلق بجانب العرض ٠ والتعرف على هذه المحددات يساعد على معرفة الضغوط التى تشكل سياسة التجـــارة والوصـــول الى بعض مقترحاتها ٠ فمثلا للتوسع فى التجارة وخاصة داخل الصناعات مع العالم الخارجى ، قد يكون من الأفضل رسم السياسة بحيث تتجه التجارة بشكل أفضل نحو الدول التى تتقارب مع الدولة فى مستويات التصنيع ، وتتشابه معها ـ الى حد كبير ـ فى انماط الطلب والهياكل الانتاجية ٠

كذلك يتضح من نتائج القياس ، أنه على الرغم من أن القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع كل من دول السوق العربية المشتركة ودول السوق الأوربية المشتركة كانت ضعيفة نسبيا ، نجد أنها فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة تفوق كثيرا مثيلتها فى حالة التجارة مع دول السوق الأوربية المشتركة باستثناء الغزل والمنسوجات · رغم الحقيقة أن حجم التجارة مع دول السوق الأوربية المشتركة يفوق حجمها مع دول السوق العربية المشتركة ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى ضعف القطاعات الصناعية فى الدول العربية · ونستخلص من ذلك أن كل من التكامل الاقتصادى العربى والسوق الأوربية المشتركة أدى الى اثر مختلف عن الآخر ·

على الرغم من المزايا التفضيلية التى تمنحها السوق الأوربية المشتركة لتجارة مصر فى السلع المصنعة (طبقا لاتفاق التعاون الشامل فى يناير ١٩٧٧ والذى بدأ العمل به اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٨) والتى أدت الى زيادة حجم التجارة مع السوق ، الا أن هذه الزيادة أخذت شكل التوسع فى التجارة بين الصناعات أكثر من داخل الصناعات · ويعنى ذلك أن التجارة مع السوق الأوربية المشتركة تكون بصفة رئيسية فى السلع المكملة وليست المنافسة · وقد يرجع السبب فى ذلك الى التفاوت الكبير نسبيا فى مستويات التصنيع والتنمية بين دول السوق ومصر · كذلك الاختلاف فى انماط الطلب بين السوق المصرى والسوق الأوربى والهياكل الانتاجية · وقد يترتب على ذلك أن التجارة مع دول السوق الأوربية المشتركة سوف تستمر فى اعتمادها بشكل أساسى على السلع المكملة الأمر الذى قد لا يشجع كثيرا دفع عجلة التصنيع فى مصر وخاصة أن هذه الدول تتجه نحو الوحدة الكاملة كما أنها تتميز بالمنافسة الشديدة سواء من دول السوق نفسها أو الدول غير الأعضاء مثل هذه المنافسة تمثل ولاشك عقبة فى وجه الصادرات الصناعية لمصر · اما بالنسبة للتوسع الثانى وانضمام أسبانيا والبرتغال الى السوق الأوربية المشتركة ، فقد لا يكون هناك اثر واضح على تجارة مصر مع السوق نتيجة هذا الانضمام حيث تستمر السوق فى منح المزايا التفضيلية لتجارة مصر خاصة وأن اتفاق التعاون الشامل غير محدد الأجل ·

الحقيقة ان التكامل الاقتصادى العربى أدى الى تشجيع التجارة داخل

الصناعات · ويبدو هذا واضحا عند مقارنة القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة بمثيلتها فى حالة التجارة مع العالم ككل باستثناء بعض الصناعات كالغزل والمنسوجات والمواد المصنوعة المتنوعة · وعلى ذلك فان تشجيع التكامل الاقتصادى العربى وتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية فى الدول العربية من المتوقع أن يكون لهما أثرا ايجابيا على تشجيع التجارة داخل الصناعات بين هذه الدول خاصة وان لديها امكانيات التكامل وتحقيق التنمية (فهى تتكامل من حيث وفرة عوامل الانتاج) وتتشابه الى حد كبير فى انماط الطلب والهياكل الانتاجية وان اختلفت الى حد ما فى مستويات التنمية الا أن هذا التفاوت يقل كثيرا عن التفاوت بينها بصفة عامة وبين الدول الأوربية المتقدمة · الا أن العقبة الأساسية لتحقيق مثل هذا التكامل تتمثل فى العوامل السياسية والتى تتلخص فى النزاعات السياسية والخصومات بين الدول العربية والخوف من فقدان السيادة وعدم الثقة المتبادلة بين الحكومات العربية · لذلك فان تحقيق التكامل الاقتصادى العربى يتطلب اختيار الوسيلة المناسبة لهذا التكامل والتى تؤدى الى التغلب على المعوقات السياسية والاقتصادية والتى عرقلت مسيرة السوق العربية المشتركة ، وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة لهذه الدول · وقد تتمثل هذه الوسيلة فى المشروعات العربية المشتركة ·

بناء على ما سبق ، انه قد يكون من الأفضل من وجهة نظر التصنيع فى مصر ، رسم السياسة بحيث تتجه تجارة مصر بشكل أكبر نحو الدول التى تتقارب معها فى مستويات التنمية وانماط الطلب والهياكل الانتاجية مثل الدول العربية والدول النامية الأخرى فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية · ولكن لا يعنى ذلك عدم التعامل أو تقليل أهميته · ولكن المقصود أنه يجب التركيز على أسواق الدول النامية مع الاستفادة من أسواق الدول المتقدمة من حيث التكنولوجيا والمعرفة والحصول على النقد الأجنبى اللازم للحصول على احتياجات التصنيع الغير متوفرة محليا ·

الهوامش والمراجع :

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

— H.G.Grubel, **Intra-Industry Specialization & The Pattern of Trade,** (Canadian Journal of Economics & Political Science, Vol. 1, 1967), pp. 374-88.

— B. Balassa, **Tariff Reduction & Trade in Manufacturers Among Industrial Countries,** (American Economic Review, Vol. 56, 1966), pp. 466-73.

— Z. Drabek & D. Greenaway, **Economic Integration & Intra-Industry Trade : The EEC and CMEA Compared,** (Kyklos, Vol. 37, 1984), pp. 444-69.

(٢) من هذه الدراسات :

— B. Balassa, **Intra-Industry Trade & The Integration of De veloping Countries in The World Economy,** (World Bank Staff Working Papers, No. 312, Jan. 1979).

— L.N. Willmore, **The Pattern of Trade and Specialization In The Central American Common Market,** (Journal of Eco-mic Studies, No. 1974), pp. 113-34.

(٣) انظر :

— D. Greenaway, **International Trade Policy,** (Macmillan, London, 1983).

(٤) انظر :

— A Aquino, **Intra-Industry Trade and Inter-Industry Specialization as Concurrent Sources of International Trade in Manufactures,** (Weltwirtschaftliches Archiv, CXIV, 1978), pp. 275-95.

(٥) انظر :

— D. Greenaway & C. Milner, **On the Measurement of Intra-Industry Trade,** (The Economic Journal, Dec. 1983), p. 900.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر :

— D. Greenaway, **Identifying the Gains From Pure Intra-Industry Exchange,** (Journal of Economic Studies, Vol. 9, 1982), pp. 40-56.

(٧) لمزيد من التفصيل انظر :

— K. Lancaster, **A New Approach To Consumer Theory,** (Journal of Political Economy, Vol. 84, Apt. 1966), pp. 132-57.

— R. Hendler, **Lancaster's New Approach to Consumer Demand and its Limitations,** (American Economic Review, Vol. 65, No. 1, 1975), pp. 194-199.

(٨) انظر :

— D. Greenaway, **International Trade Policy, op. cit.** pp, 24-26.

(٩) انظر :

— D. Greenaway, **Ibid.,** p. 26.

(١٠) انظر :

— T. Barket, **International Trade & Economic Growth : An Alternative To The Neoclassical Approach,** (Cambridge Journal of Economics, Vol. 1, 1977), pp. 153-172.

(١١) لمزيد من دراسة اثر التغيرات التكنولوجية على التجارة انظر :

— M.V. Posner, **Technical Change & International Trade,** (Oxford Economic Papers, XIII, 1961), pp. 323-41.

— R. Vernon, **International Investment & International Trade in The Product Cycle,** (Quarterly Journal of Economic, LXXX, 1966), pp. 190-207.

(١٢) لمزيد من دراسة اثر اقتصاديات الحجم على التجارة الدولية انظر :

— Bo Sodersten, **International Economics (Macmillan,** London, 1989), pp. 85-6.

(١٣) انظر :

— R.A. Mundell, **International Trade and Factor Mobility**, (American Economic Journal, Vol. 47, 1957), pp. 321-35.

(١٤) انظر :

— Z. Drabek & Greenaway, **Economic Integration and Intra-Industry Trade**, op. cit., p. 449.

(١٥) انظر :

— B. Balassa, **Intra-Industry Trade and The Integration of Developing Countries in The World Economy, op. cit.**, 5-18.

(١٦) انظر :

— H.G. Grubel & P.J. Lloyd, **Intra-Industry Trade**, (Macmillan, London, 1975), p. 21.

(١٧) من هذه الدراسات انظر :

— D. Greenaway & Milner, **Ibid.**, pp. 902-904.

(١٨)

— A. Aquino, **Intra-Industry Trade and Inter-Industry Specialization As Concurrent Sources of International Trade, op. cit.**, pp. 278-82.

(١٩)

— Z. Drabek & D. Greenaway, **Economic Integration and Intra-Industry Trade : The EEC & CMEA Compared, op. cit.**, p. 451.

تعقيب على بحث

« التكامل الاقتصادى العربى وتجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة »

أ٠د٠ صـــقر أحمد صـقر
نائب رئيس جامعة المنوفية

أولا : أود فى البداية أن أتوجه بالشكر للدكتورمحمد منير الطوخى على الجهد الملموس الذى قام به فى اعداد بحثه عن « التكامل الاقتصادى العربى وتجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة » ٠ ويهدف البحث الى اختيار العلاقة بين التكامل الاقتصادى العربى والتجارة داخل الصناعات من خلال دراسة أثر تخفيض أو ازالة القيود المختلفة على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة مع ثلاث من دول السوق العربية المشتركة (العراق وسوريا والأردن) وثمانى من دول السوق الأوربية المشتركة ، باستخدام البيانات الخاصة بتجارة مصر مع هذه الدول للسنتين ١٩٧٦ و ١٩٧٩ فيما يتعلق بثلاث عشرة صناعة ٠

ويشير الباحث الى أن الاهتمام بالتجارة داخل الصناعات يرجع الى أهميتها فى التعـــرف على بعض محددات التبادل الدولى والى أثر هـذا النوع من التجارة على تسهيل عملية التكيف للتوسع فى التجارة٠ويستعرض الباحث محددات التجارة داخل الصناعات والتى تتمثل فى (١) تداخـــل أنماط الطلب والتى تعتمد على تنوع الخاصية واختلاف مستويات الجودة ، (٢) ومحددات من جانب العرض تتمثل فى كون هياكل الانتاج فى الدول الأعضاء متنافسة وليست متكاملة ، (٣) وتحركات رؤوس الأموال وعلاقتها بالتجارة داخل الصناعات باعتبار علاقة التكامل بينهما الناتجة من الاستثمار الأجنبى المباشر بواسطة الشركات المتعددة الجنسية ، (٤) ومدى تقارب مستويات التصنيع والتى تؤدى الى زيادة امكانات التوسع فى التجـــارة داخل الصناعات ٠

ويتوصل الباحث الى أنه بالرغم من أن القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى المجموعتين كانت ضعيفة نسبيا ، الا أنه مع ذلك فان

هذه النسب كانت أكبر فى حالة التجـــارة مع الدول العـربية بالمقـــارنة بمثيلتها مع دول السوق الأوربية المشتركة ، أو بمثيلتها فى حالة العالمككل· كما أن المزايا التفضيلية التى منحتها دول السوق الأوربية المشتركة لمصر وبدأ العمل بها فى نوفمبر ١٩٧٨ أدت الى زيادة حجم التجارة مع السوق وان أخذ ذلك شكل التوسع فى التجارة بين الصناعات أكثـــر منه داخـل الصناعات · وهذا يعنى من وجهة نظر الباحث أن التكامل الاقتصادى العربى أدى الى تشجيع التجارة داخل الصناعات ·

ثانيا : اشتملت العينة التى استخدمها الباحث على ثلاثة دول عربية فقط وهى العراق وسوريا والأردن كدول السوق العربية المشتركة دون أن يشير الى باقى دول السوق العربية المشتركة وهى ليبيا ، والكويت ، واليمن الشمالى ، واليمن الجنوبية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، والصومال، وموريتانيا ، ودولة فلسطين · وقد حدث نفس الشىء أيضـــا فى معالجته لتجارة مصر مع دول السوق الأوربية المشتركة والتى أشار الى أنه سيستند الى بيانات تسع دول استخدم بيانات التجارة الخارجية لمصر مع ثمان منها فقط دون أن يشير الى الدول الأربع الأخرى المنضوية تحت السوق الأوربية المشتركة وهى الدنمارك واليونان وأســـبانيا والبرتغال · كما أن الباحث أستند الى البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية فى السلع المصنعة لمصر مع تلك الدول للعامين ١٩٧٦ و ١٩٧٩ وهى فترة لا تسمح بتوضـــيح التغييـرات الهيكلية التى تترتب على محاولات تحقيق التكامل الاقتصادى · ولـــهذا السبب فان الاهتمام بالتعرض بالبيانات الخاصة بالتجارة الدولية لمصر مع كافة الدول المنضوية فى المجموعتين ـ خاصة الدول المتوسطية التى انضمت للسوق الأوربية فى المرحلة الأخيرة ـ فترة الثمانينات ـ وهى اليـــونان وأسبانيا والبرتغال ـ وأخذ فترات زمنية أطول من تلك التى اســـتخدمها الباحث لتحديد قيم نسب التجارة داخل الصناعات أو فيما بينها ·

ثالثا : استعرض الباحث فى دراسته المحددات المختلفة للتجارة داخل الصناعات أو فيما بينها ، ولعل الدراسة التفصيلية للتجارة الخارجية لمصر مع الدول العربية ، أو غيرها من الدول النامية الأخرى ـ فى ضوء هذه المحددات ، لعلها تساعد على تحـــديد الدول التى ينبغى تدعيم محاولات التكامل معها من خلال الاتفاقات التجارية الثنائية أو متعـــددة الأطراف ،

وحجم المنافع المحتملة التى يمكن أن تعود على أطراف التبادل ، سواء تلك التى يتم تحديدها باستخدام أسلوب تحليل السكون المقارن أو التحليل الحركى ٠

رابعا : أشار الباحث الى أن العقبة الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى مع ما أدى اليه من تشجيع للتجارة داخل الصناعات تتمثل فى العوامل السياسية المتمثلة فى النزاعات والخصومات والخوف من فقدان السيادة وعدم الثقة المتبادلة بين الحكومات العربية ٠ وبالرغم من أهمية هذه العقبة ، الا أن هناك عقبات أخرى لا تقل عنها أهمية ٠ ومن هذه العقبات الأخرى يمكن أن نشير أولا الى الاختلافات القائمة فى مستوى التنمية الصناعية بين البلدان العربية ، والتى تضم دولا عديدة تتفاوت فيما بينها فى أحجام أسواقها الداخلية سواء من حيث عدد السكان أو مستويات دخول الأفراد فيها ٠ ومن الواضح أن حجم السوق الداخلى هو أحد العوامل الرئيسية المحددة لامكانية الانتاج الاقتصادى للسلع الاستهلاكية ، أو السلع الوسيطة أو السلع الرأسمالية ، وهذا التفاوت فى حجم السوق ، وفى مستويات التنمية الصناعية المحققة فى الدول العربية المختلفة بالتالى ، يمكن التأكد منها بالنظر الى التفاوت فى نسبة العاملين بالصناعات التحويلية فى هذه الدول والتى تتراوح بين ٥٪ و ١٥٪ ، وفى نصيب الصناعة التحويلية فى اجمالى القيمة المضافة والذى يتفاوت من ٥٪ الى ٢٥٪ ٠ ولعل هذا التفاوت القائم بين الدول العربية هو العامل الرئيسى فى تركيز الاهتمام فى أواخر السبعينيات والثمانينيات على تحقيق التكامل الانتاجى والتنموى أكثر من تحقيق التكامل السوقى بين البلدان العربية ٠

ولعله من المفيد أن نشير فى هذا المجال الى أن الدرجة المثلى للتكامل السوقى ٠ بالمقارنة مع التكامل الانتاجى والتنموى ـ ستعتمد على حجم السوق فى منطقة التكامل ٠ فكلما اتجه حجم السوق نحو التزايد كلما كان من الصعب اقامة مراكز احتكارية فى الصناعات المختلفة للاستفادة القصوى من وفورات الحجم ٠ وهذا يعنى أن المستوى المأمول من التكامل الانتاجى والتنموى يتغير بصورة عكسية مع حجم السوق الخاص بالدول المشتركة فى مشروع التكامل ٠

كما تمثل المخاوف من التوزيع غير المتكافىء للمزايا بين الدول

الأعضاء فى مشروع التكامل عقبة ثانية أمام تحقيق التكامل الاقتصـــادى العربى · ولا تقتصر هذه المخاوف على مجرد انتقال الواردات لبعض الدول من المنتجين الأجانب المنخفضى التكلفة ، أو من أن ارتفاع التعريفات الجمركية على الانتاج الأجنبى سيؤدى الى فتح أسواق بعض الدول لانتـــاج شركاء آخرين فى مشروعات التكامل دون زيادة فى الواردات لهذه الدول ، أو حتى من فقدان حصيلة الضرائب الجمركية التى كان يتم تحصيلها على المنتجات الأجنبية المستوردة ، ولكن هذه المخاوف تمتد أيضا لتشمل المخاوف طويلة الأجل لبعض الدول من أن الموارد الرأسمالية ، والخبرات الفنية ، والمنظمين قد يتم استقطابها فى المراكز الصناعية الكبرى لأكثر الدول تقدما فى منطقة التكامل ، وهو الأمر الذى يمكن ان يتحقق نتيجة لمحاولة الاســـتفادة من الوفورات الخارجية المتوفرة فى هذه المراكز (مثـــل توافر رأس المـــال الاجتماعى ، وتوافر الصناعات المنتجة للمدخلات الوسيطة ، وتوافر العمالة الماهرة والخبرات الادارية والتنظيمية) · كما قد ينتج هذا الاستقطاب أيضا من عدم القابلية للتجزئة أو من أماكن توافر الموارد الطبيعية · ومن الواضح أن مشكلة الاستقطاب هذه يمكن معالجتها اذا وجدت هيئة مركزية حكومية قوية ونظام مالى مركزى داخل منطقة التكامل ، بالشكل الذى يسمح بمنح حوافز خاصة لتوطين الصناعات خارج المراكز الحضرية القائمة ، ومن خلال الانفاق المكثف على اقامة مشروعات رأس المال الاجتماعى فى المناطق المتخلفة نسبيا بالشكل الذى يشجع اقامة المشروعات الانتاجية · وبدون هذه الحوافز فان النتيجة النهائية لمشروعات التكامل التى تضم دولا تتفاوت فيما بينها فى مراحل التنمية ستتمثل فى زيادة الثنائية وزيادة التوتراتوالخلافات السياسية والاجتماعية المترتبة عليها ·

وتشكل التشوهات فى الأســـــعار النسبية عقبـــة ثالثة أمام تحقيق مشروعات التكامل بين الدول النامية ، والتى يمكن أن تنشأ نتيجة لتفاوت درجات الحماية للصناعات المحلية فى دول منطقـــة التكامل · والنتيجة المترتبة على هذه التشوهات هى صعوبة تحديد المكاسب المترتبة على التكامل السوقى ، واعاقة تحقيق التكامل الانتاجى والتنموى نتيجة لعدم التأكد فيما يتعلق بالتغيرات المحتملة فى الأسعار والتكاليف فى المستقبل ·

كما تمثل الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عقبة رابعة

أمام تحقيق مشروعات التكامل بين البلدان العربية ، وهذه الاختلافات قد ترجع الى التفاوت فى درجة الاعتماد على ميكانيكية السوق لتخصيص الموارد ، أو الى التفاوت فى حجم الطبقات التقليدية والمحافظة ، أو الى التفاوت فى التعددية السياسية ، ودرجة الاستقرار السياسى ٠

هذه كلها عقبات يمكن اضافتها للعقبات السياسية التى أشار اليها الباحث ، والتى يتعين مواجهتها بالشكل الذى يمكن المحاولات المختلفة لتحقيق التكامل بين الدول العربية من أن تؤتى ثمارها ٠

خامسا : يشير الباحث الى أن تحقيق التكامل الاقتصادى العربى يتطلب أختيار الوسيلة المناسبة لهذا التكامل ، والتى قد تتمثل فى المشروعات العربية المشتركة ٠ وتجدر الاشارة فى هذا المجال الى أن هذه الوسيلة تعانى أيضا من أوجه متعددة للقصور مثل تركز عدد كبير من هذه المشروعات فى مجال المعاملات المالية مثل البنوك وشركات الاستثمار ، والاتجاه نحو اقامة هذه المشروعات فى غياب خطة متكاملة تجاه التكامل الاقتصادى العربى ، وعدم دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات بشكل دقيق وتفصيلى ، وهو الأمر الذى أدى الى أن معظم هذه المشروعات لا تزال مشروعات ورقية ، وحتى فان الغالبية العظمى مما تم تنفيذه منها تعانى من الخسائر الكبيرة والمتلاحقة ٠

سادسا : يشير استعراض المحاولات المختلفة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى والعقبات التى تواجه هذه المحاولات ، الى ضرورة عدم المغالاة فى تقدير المكاسب الفورية التى يمكن أن تترتب على هذه المحاولات ، والى ضرورة الاهتمام بالآثار المحتملة غير المواتية ، وهذا يدفعنا الى أن نستخلص أنه بالرغم من أن تحقيق المشروعات الطموحة لتحقيق التكامل الاقتصادى بصورة شاملة بين البلاد العربية قد لا يكون أمرا واقعيا فى المرحلة الراهنة ، الا أنه لازالت هناك مكاسب ملموسة يمكن تحقيقها من المحاولات المختلفة لتحقيق التعاون الاقتصادى بشكل وظيفى بين هذه البلدان ٠ وتتمثل هذه المحاولات فى تحقيق التكامل الجزئى المستند على تنسيق السياسات الاستثمارية والتى يمكن أن تؤدى الى تنمية بعض الصناعات أو المرافق الأساسية بشكل تكاملى وبالشكل الذى يتفادى التكاليف

الهائلة المترتبة على محاولات تحقيق التنمية الشاملة فى كل دولة على حدة خاصة فى الدول العربية الصغيرة مثل الامارات العربية ، أو الأردن ، أو ليبيا · كما أن ذلك سيساعد أيضا على تفادى التكاليف المترتبة على تحقيق التنمية فى الدول العربية المختلفة بمعزل عن بعضها البعض ·

سابعا : هناك أيضا بعض المشكلات الرئيسية التى يتعين مواجهتها فى اطار محاولات تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية ، والتى تتمثل فى مدى الاتجاه نحو اقامة المشروعات الاستثمارية العامة بشكل مباشر أو التوجيه غير المباشر للاستثمارات الجديدة فى القنوات المرغوبة ، وتحديد مشروعات البنية التحتية اللازمة لمجموعة معينة من الدول والتى تتطلب بعض الاجراءات الاضافية سواء فى مجال التفاوض أو الترويج أو الانشاء والتى قد تصل فى بعض الحالات الى انشاء هيئـــات عامة أو شركات متعـــدة الجنسيات ، وتفويض الشركات متعددة الجنسيات فى تنفيذ بعض المشروعات والتى تراعى انماطا معينة لتقسيم العمل بين البلدان المختلفـــة ، ووضع سياسة عامة ومتفق عليها فى كيفية التعامل مع الاستثمار الأجنبى المباشر ، والشروط والضوابط المتعلقة بنقل التكنولوجيا فى هذه البلاد ·

سيداتى وسادتى : هذه بعض الملاحظات التى رأيت التعرض لهـــا فى التعقيب على البحث الذى قدم لحضراتكم ، واسمحوا لى مرة أخرى أن أكرر الشكر للسيد الباحث ، وأشكر لكم جميعا حسن الاستماع ·

تعقيب على بحث

« التكامل الاقتصادى العربى وتجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة »

أ٠د زكـريا عبد الحميد باشـا

عنـــوان الدراســة :

تبادر الى ذهنى للوهلة الأولى ، عندما قرأت عنوان الدراسة وقبـــل الاطلاع على محتوياتها ، أنه سقط سهوا تحديد الفترة الزمنية للدراســـة سواء كانت فترة التسعينات أو أية فترة أخرى استندت اليها الدراســـة واستقت فيها بياناتها ٠ الا أننى بعد استعراضى مضمون الدراسة وجدت أنه من الصعوبة بمكان قبول الصياغة الحالية للعنوان التى لا تتفق ولا تتناسب مع الواقع الاقتصادى العربى بشكل عام ، ولا مع مضمون ومنهج الدراسة بشكل خاص ، ويرجع ذلك الى الحقائق والأسباب التالية :

١ ـ لم يوجد فى الواقع العربى حتى الآن ما يمكن أن يقترب من أى شكل من أشكال التكامل حتى التعاون الاقتصادى وفقا لطموحات وبنـــود اتفاقية السوق العربية المشتركة ٠

٢ ـ لم تجد الدراسة فترة يمكن أن تعكس ، بشكل مرض ، وجود تكامل اقتصادى عربى ، سوى عام ١٩٧٦ فقط ، وبشكل جزئى عام ١٩٧٩ (كما هو موضح فى ص ٤٢٦) ٠

٣ ـ بعد أن حددت الدراسة هدفها وافتراضاتها وأجرت تحليلاتها على أساس وجود تكامل اقتصادى عربى بشكل فعال ، نجد أنها فى النهاية تعترف بعدم تحقق هذا التكامل ، وقد ورد ذلك صراحة فى الصفحة الأخيرة « الا أن العقبة الأساسية لتحقيق مثل هذا التكامل تتمثل فى العوامل السياسية٠٠»٠

وبصورة عامة ، يمكن استشفاف صياغة أكثر ملاءمة لعنوان الدراسة على ضوء الفترة الأخيرة من الخلاصة (ص ٤٢٩) والتى تنص على : « بناء على ما سبق ، أنه قد يكون من الأفضل ٠٠٠٠) ٠

مضـــمون الدراســة :

أولا : تســاؤلات عامة :

★ أين هو التكامل الاقتصادى العربى ؟ (وقد سبق اثارة هـــذا التســاؤل ٠

★ ما هى المزايا الممنوحة لمصر من قبل السوق الأوروبية المشتركة على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة ، خاصة ما يتعلق منها بمنتجات الحديد والصــلب ، والآلات والمعدات الكهربائية ، ومعدات النقل ، وهى منتجات تضـــمنتها مجموعة السلع التى اختارتها الدراسة ؟

★ هل تصلح بيانات سنتين فقط لاجراء عملية قياس والتوصل الى نتائج يمكن تعميمها والاستناد اليها كأساسى استرشادى لسياسة اقتصادية عامة فى مجال معين ؟

★ أين هى عملية الاختبار الاحصائى لفرضيات البحث (فرضى العدم والفرضى البديل) كأحد الأهداف الرئيسية التى حدتها الدراســـة ؟

ثانيا : فرضية البحث (ص ٤١٢) ٠

تنص فرضية البحث على :

« أليس من الضرورى تحديد نوع الدول التى تتعامل تجاريا فيما بينها فى اطار من التكامل الاقتصادى ؟ لأن الفرضية بصـــيغتها الحالية يمكن رفضها اذا كان هذا التكامل بين دول نامية وأخرى متقدمة ، والبند رابعا ص ٤٢١ يؤيد ضرورة هذا التحديد بشكل واضح ٠

ثالثا : التفرقة بين مفهومى التجارة داخل الصناعات والتجـــارة بين الصناعات (ص ٤١٣) ٠

١ ـ لا يوجد تعريف للرموز المستخدمة فى الصيغة القياسية المبينة فى

هذا البند · صحيح أن تعريف معنى هذه الرموز ورد تاليا فى ص ٤٢٢ ، ولكن اليس من الأفضل توضيحه أينما ورد أولا ؟

٢ - ألا تطلب العلاقة العكسية بين النسبتين B_j داخل وبين الصناعات (بالشكل المطروح) افتراض توازن الميزان التجارى الصناعى ؟ لأن هذه العلاقة قد لا تكون كذلك فى حالة العجز أو الفائض فى هذا الميزان·

رابعا : طريقة القياس : (ص ٤٢٢) ·

١ - يتضمن هذا البند الصيغة الرياضية المستخدمة لقياس نسبة التجارة داخل الصناعات مع غياب الصيغة الخاصة بنسبة التجارة بين الصناعات ·

٢ - ورد بعد الصيغة الرياضية لـ B_j ، مباشرة النص التالى :
« كلما اقتربت B_j من المائه فان ذلكيعنى زيادة التجارة بين الصناعات»·
ويتعارض هذا النص تماما مع ما ورد سابقا فى نهاية الصفحة ٤١٤ وهو :

« كلما اتجهت B_j نحو أو اقتربت من المائة فان ذلك يعنى زيادة نسبة التجارة داخل الصناعات » ·

٣ - لا يوجد تعريف لكل من i و j فى الصيغ الرياضية المبينة ·

وعموما ، فبالرغم من المآخذ والسلبيات المثارة حول هذه الدراسة ، الا أنها تفتح مجالاً مهما من مجالات البحث التى يمكن أن تفيد الى حد كبير فى رسم السياسات الصناعية والتجارية المصرية مع العالم الخارجى ·